مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الآداب والعلوم الإنسانية ، م١٩ ع١ ، ٢٧٥ صفحة (٢٠١١م/١٤٣٢هـ)
ردمد ٠٩٨٩ - ١٣١٩

مجلة جامعة الملك عبد العزيز
الآداب والعلوم الإنسانية

المجلد ١٩ العدد ١

٢٠١١م / ١٤٣٢هـ

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز
جدة

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م١٩ ع١، ٢٧٥ صفحة (٢٠١١م/١٤٣٢هـ)
ردمد ٠٩٨٩-١٣١٩
رقم الإيداع: ١٤/٠٢٩٤

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز
الآداب والعلوم الإنسانية

المجلد ١٩ العدد ١

٢٠١١م / ١٤٣٢هـ

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز
ص ب: ٨٠٢٠٠ - جدة: ٢١٥٨٩
المملكة العربية السعودية
http://spc.kau.edu.sa

■ هيئة التحرير ■

أ. د. إسماعيل خليل كتبخانة	رئيسًا
أ. د. تركي عجلان الحارثي	عضوًا
أ. د. محمد أحمد باجابر	عضوًا
أ. د. سميرة عدلي رزق	عضوًا
د. محمد صدقة أبو زيد	عضوًا
د. أفنان حسين فطاني	عضوًا

■ سعر النسخة ■

■ داخل المملكة ١٠ ريالات سعودية
■ خارج المملكة ١٠ دولارات أمريكية

■ البيع والاشتراك ■

مركز النشر العلمي – جامعة الملك عبدالعزيز
ص. ب. ٨٠٢٠٠ – جدة ٢١٥٨٩ – المملكة العربية السعودية

■ التبـادل ■

عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك عبدالعزيز
ص. ب. ٨٠٢١٣ – جدة ٢١٥٨٩ – المملكة العربية السعودية

مطابع جامعة الملك عبدالعزيز

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م١٩ع١، ٢٧٥ صفحة (٢٠١١م/١٤٣٢هـ)

المحتويات

القسم العربي

الصفحة

- **جغرافيا**

خصائص التوزيع الجغرافي لصناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج في المملكة العربية السعودية عام ١٤٢٨هـ

سامي صلاح عبدالله الغمري ٣

الخصائص المورفومترية لحوض تصريف وادي لبن بالمملكة العربية السعودية: دراسة جيومورفولوجية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

عبدالحفيظ محمد سعيد سقا ٣١

- **اجتماع**

المحادثة عبر شبكة المعلومات (أنماطها ودوافعها وآثارها) "دراسة ميدانية على طلاب جامعة الملك عبدالعزيز"

سهام أحمد العزب ومحمد سعيد الغامدي ٧١

- **لغة عربية**

الأسطورة واستدعاء الرمز في المقامات: المقامةُ الإبليسية للهمذاني أنموذجًا

ابتسام محمد سعيد باحمدان ١٢٥

استراتيجية السرد وواقعية الرواية المعاصرة في السعودية
عبدالرحمن محمد الوهابي ١٦٥

حروف الجرّ بين الأصوليين واللغويين
فتحية عبدالصمد محمد عبيد ٢٠١

القسم الإنجليزي

• **لغة إنجليزية**

العبث في مسرحيتي ساكني الوحل والطريق للكاتب وولا شاوينكا
(المستخلص العربي)
حارس عبدالوهاب فايز نورالدين ٢٧٤

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م١٩ع١، ص ص: ٢٠١-٢٤٨ (٢٠١١م/١٤٣٢هـ)
DOI: 10.4197 / Art. 19-1.6

حُروف الجَرّ بين الأُصوليين واللُّغويين

فَتْحِية عبدالصّمد مُحَمّد عُبيد

قِسْم الدّراسات الإسْلامِيّة، كُلية الآداب والعُلوم الإنسَانِية، جَامِعة المَلك عَبدالعَزِيز
جـدة – المملَكة العَربيّة السُّعودية

المستخلص. إن من أجل العلوم قدرًا، وأعلاها شأنًا، "علم أصول الفقه" هذا العلم الذي ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، فأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول الذي لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالشديد والتأبيد.

وهو قاعدة الأحكام الشرعية، وأساس الفتاوى الفرعية التي بها صلاح معاش المكلفين، وفوزهم في الدنيا والدين.

وهو السلاح المضاء، والمفتاح السديد في يد الباحث، والعالم، والفقيه، والمجتهد، والمفسر والمحدث، لا يستغني عنه أي منهم.

وهو علم يقوم على كثير من (المبادئ المنطقية) و(القواعد اللغوية) و(مفهومات الشريعة ومقاصدها) يربط النتائج بالمقدمات، ويبحث عن علل الأحكام، ويتدرج في عرض المصادر بحسب قوتها الشرعية، ويتناول الدلالات، والمباحث اللغوية بترتيب منطقي، وسياق عقلي.

ولله در الإمام أَحْمَد بن حَنْبل – رضي الله تعالى عنه – حيث وصف الإمام الشّافعي – رضي الله تعالى عنه – واضع علم أصول الفقه – بقوله: "الشّافعي فيلسوف في أربعة أشياء: في اللغة – واختلاف الناس – والمعاني – والفقه".

هذا، ولما كان (الفقه) مستندًا إلى الكتاب والسنة، ويحتاج الفقيه في أخذه منهما إلى قواعد، جمعت تلك القواعد في "علم أصول الفقه" وهي تسمية صحيحة، موافقة لتوقف "الفقه" عليها، وتلك القواعد منها ما لايعرف إلا من "الشرع" ومنها ما لا يعرف إلا من "اللغة" بزيادة على ما تصدى له النحاة، واللغويون.

لذا فإننا آثرنا اختيار هذا الموضوع "حروف المعاني" الذي اخترنا منه "حروف الجر" لما له من أهمية كبيرة في جميع المباحث الأصولية فضلًا عن اللغوية، ومع هذا فقد رأينا في أثناء دراستنا، ومطالعتنا للكتب المخطوطة، والمطبوعة القديمة والحديثة عدم تناول هذا الموضوع من قبل جميع العلماء على غرار واحد، فالبعض أعرض عنه وأحجم، والبعض الآخر اختصر وأوجز، والبعض الثالث أسهب وأطنب، لذا آثرنا تقديم "بحث" نجمع فيه بين أقوال الأصوليين واللغويين في الموضوع مع إخراجه بأسلوب سهل بليغ، وثوب جديد قشيب يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ورصانة الأسلوب القديم، وجزالة الأسلوب الحديث بحيث يجد فيه العالم مبتغاه والمبتدىء مطلبه.

المُقدّمة

الحمدُ لله الذي جَعل العلم دليلًا للوصول إليه، وجَعل للفِقْه أصولًا يُستدلُّ بها عليه. والصلاة والسلام على خيرِ الأنامِ سيدِنا مُحَمَّدٍ المفضَّلِ بالإجْمَاع على سائر البشر من الخاصِّ والعامِّ، وعلى آله المطهَّرين باستصحاب الأصل، وأصحابه المفضَّلين بالقِيَاس والنَّقْل، وعلى تَابِعيهم، ولاسيما الأئمةِ المجتهدِين ومقلِّديهم في الدِّين.

فإن للعلوم كلها شرفا ومنارًا، وفضيلة ومقدارًا، لكنها مختلفة في الدرجات والمراتب، ومتفاوتة في المزايا والمناقب.وأجلها وأشرفها العلوم الدينية الكاشفة عن أسرار الملة والحنيفية، وهي: إما نقلية صرفة تعتمد على الراوية والحكاية، وإما نظرية تقوم على التدقيق في الأنظار، والتعميق في الأفكار. وهي ثلاثة:

أولها وأجلها: " علم التوحيد" الذي هو أصل الدين وأساسه.

وثانيها: "أصول الفقه" إذ هو قاعدة الأحكام الشرعية، وأساس الفتاوى الفرعية التي بها صلاح معاش المكلفين، وفوزهم في الدنيا والدين.

وثالثها: "علم الفقه" وهو عماد الأحكام التكليفية العارضة للأفكار البشرية.

والذي يعنينا في هذا المقام "علم أصول الفقه":

أ) الذي يعتبر من أشرف علوم الشريعة قدرًا، وأعظمها نفعًا. "إذ هو العلم الذي ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، فأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول الذي لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتسديد والتأييد"(١).

ب) والذي يتميز بصلته الوثيقة بالدين، ومعرفة أحكام الحلال والحرام، لأنه طريق لاستنباط كل حكم شرعي، عن طريق وضعه لنظريات عامة، محكمة البناء، متينة النسج أقيم عليها بنيان الدين وإرساء قواعده، وإحكام أصول شريعته.

قال عضدّ الدّين والملّة: "لما علم كون أحكام الحلال والحرام، والمعاش والمعاد متكثرة، وأن قوة العباد قاصرة عن ضبطها منتشرة، ناطها بدلائل، وربطها

---

(١) **الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي**، المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، *المستصفى من علم الأصول*، مرجع سابق ٢/١.

بأمارات ومخايل، ورشح طائفة ممن اصطفاهم لاستنباطها، ووفقهم لتدوينها بعد أخذها من مأخذها ومناطها، وكان لذلك قواعد كلية، بها يتوصل، ومقدمات جامعة منها يتوسل".(١)

هذا ومن المعلوم أن "علم أصول الفقه" قد ضم في ثناياه المباحث التالية:

- الأحكام الشرعية
- طرق استنباط الأحكام من النصوص الشرعية
- مصادر الأحكام الشرعية "الأصلية + التبعية"
- مقاصد الشريعة العامة
- الاجتهاد والتقليد
- التعارض والترجيح بين الأدلة

ولعله لا يختلف اثنان على أن "اللغة العربية" بل إن "اللغة العربية الفصحى" ذات المستوى الراقي والعالي جدًّا هي أداة التعبير عن جميع هذه المباحث، كيف لا؟! ومادتها وموضوعها الكتاب الكريم والسنة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، وأقوال الصحابة، والعلماء، والسلف الصالح رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

لذلك تناول الأصوليون في كتبهم، وضمن مباحثهم "مباحث لغوية" وأفاضوا في الكلام فيها، وأفادوا لصلتها الوثيقة بعلمهم، ومع هذا فإننا نجد الحديث عن هذه "المباحث اللغوية" وبالذات "حروف المعاني" "ليس عاملاً مشتركًا في جميع الكتب القديمة فضلا عن الحديثة.

---

(١) **القاضي عضد الملة والدين العضد**، المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، شرحه لـ"*مختصر المنتهى الأصولي*"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١/٤.

فالبعض غض الطرف عنها فلم يشر إليها من قريب أو من بعيد، والبعض الآخر اختصر القول فيها فلم يجد الباحث في رحابها ما يروي ظمأه، أو يشبع نهمه، والبعض الأخير أطال وأطنب، وتوسع وأسهب، فلم يستطع طالب العلم الغوص في أعماقها واستخراج مطلوبه من أغوارها فعزف عنها، وخرج من بحثه بخفي حنين، وصفر اليدين مع حاجته إليها، وبذل الوسع والطاقة في العثور عليها.

ولهذه الأسباب، وتلك المبررات، والدوافع والغايات فإنني قد عزمت – وبالله تعالى التوفيق – على اختيار هذا الموضوع لعلي أكون بذلك قد قدمت كتابًا يجمع بين دفتيه أقوال الأصوليين، وآراء اللغويين، يجد فيه العالم مبتغاه، والمبتدئ مطلبه بأسلوب سهل بليغ، يؤدي إلى المطلوب، ويتناسب مع حاجة أبناء العصر، ولغتهم بعيدًا عن التقعرات اللغوية، والغياهب الأصولية.

المُشكلات التي واجهها العَمل وكيفيّة مُواجهتها

لم تكن هناك مشاكل، ولله تعالى الحمد والمنة، بقدر ما هي ملاحظات إليكم بيانها، وكيفية التعامل معها:

١. البحث بعيد الأغوار، متشعب الموضوعات، كثير التداخلات في كثير من العلوم. لعل من أهمها، بالإضافة إلى "علم الأصول" و"النحو"، التفسير والقراءات وعلوم القرآن والبلاغة والأدب.

لذلك لابد من الاعتراف بأن الموضوع كان كبيرا جدا، فاق كل التوقعات، وتجاوز جميع الإرهاصات. فقد كان أكبر بكثير من بحث يقدم في مدة زمنية محدودة، فحاولنا بقدر المستطاع، جمع ما تفرق، وطي ما نشر، مع إخراجه بما يحقق الفائدة المرجوة منه.

٢. اقتصار الأُصوليين في تناولهم لـ "حروف المعاني" على ما يقتضيه المقام الأصولي، لذا كان لابد من الرجوع إلى المراجع اللغوية لإتمام البحث في تلك الحروف، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إننا لم نطلع على بحث أصولي لغوي تناول جميع الحروف التي تناولها بحثنا، وبالكيفية التي طرقناها.

٣. لقد كان تناول الأصوليون لـ "حروف المعاني" متفاوتا من حيث الكم والكيف. فالبعض اختصر وأوْجز مثل: أبو الحسين البَصْري، والشّيرازي، والآمِدي. والبعض اقتصد وتوسّط: كإمام الحَرَمَيْن، والغزَالي، والرّازي، وأبي الخطّاب، والأسْنَوي.

والبعض الآخر أطال وأسْهب كالسّرخَسي، وابن السُّبكي من حيث العدد، والزّركشي، وابن الهُمام، وابن النّجّار، وابن عبدالشّكور من حيث الكيف.ومن الكتب الحديثة التي تناولت حروف المعاني:

أصول الفقه الإسلامي: لوهبة الزُّحيلي، والوجيز في أصول الفقه: لعوَض أحمَد إدْريس – وإن كان تعرض لها بطريقة موجزة – في حين لم يتعرض لها وهْبة الزّحيْلي في كتابه "الوجيز". وكذا عبدالكريم زيدَان في كتابه "الوجيز"، وأبو زُهْرة، والخُضري بك، ومحمّد أدِيب صَالح في كتابه "مصادر التشريع الإسلامي"، وعبدالرّحيم يَعقوب في كتابه "تيسير الوصول إلى علم الأصول"، ونُور الدّين الخادِمي في كتابه "تعلم علم الأصول".

٤. الكتابة عن "حروف المعاني" في كثير من الكتب الأصولية أو اللغوية كان بطريقة مختصرة جدا باستثناء الكتب اللغوية التي أفرد لها مؤلفوها كتبا خاصة بهذا الشأن.

٥. عدم توفر بعض المراجع الخاصة بـ "حروف المعاني" في المكتبات والذي يثير الدهشة أن بعضها من أمهات الكتب.

وقد حاولنا مجابهة ذلك:

أ- بالاطلاع على كثير من الكتب والدراسات التي تناولت "حروف المعاني" مع سؤال أهل الاختصاص عن ذلك.

ب- إبراز العلاقة الوطيدة بين "علم الأصول" و"اللغة العربية" وترجمة ذلك في حروف المعاني "بصفة خاصة".

ج- لم نألوا جهدًا في الاستعانة بجميع المراجع التي تخدم بحثنا من قريب أو بعيد.

د- عدم توفر بعض المراجع. تم التغلب عليها بالزيارات المتكررة للمكتبات الخاصة والتجارية، مع طلب توفيرها، بالإضافة إلى الإنترنت.

الدّراسات السّابِقة

في الحقيقة لقد قامت العديد من الدراسات – وإن كانت ليست بالكثرة التي كنا نتوقعها عن "حروف المعاني" بصفة عامة، وعن "حروف الجر" بصفة خاصة. بيد أن هذه الدراسات كانت في – مجملها – لا تخلو من أن تكون مقدمة من قبل باحثين لغويين لنيل درجات في اللغة العربية. ولم نطلع إلا على القليل جدا من الدراسات التي قدمت أبحاثا في "حروف المعاني" جمعت فيه بين الناحية الأصولية واللغوية. بيد أنها تختلف عن بحثنا من حيث الكم والكيف – كما سيجيء، لذا يعتبر بحثنا، ولله تعالى الحمد والمنة،جديدًا في طرحه، حديثا في تناوله، يستفاد منه الأصوليون كما يستفاد منه اللغويون.

وإليكم بيانًا بالدراسات السابقة التي وقفنا عليها بالتقسيمات التالية:

أولاً: الدراسات اللُّغوية المُختصة بـ "حروف المعاني" مثل:

١. **الواوات والياءات في النّحو والصّرف:** لفتحية حسن عطار. وهي رسالة ماجستير قدمت في جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية – عام ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م. وهو كما يتضح من "عنوانها" اقتصرت على "**حرفين** " فقط فلم تكن دراسة شاملة واسعة لجميع الحروف، أو معظمها على الأقل.

٢. **حرُوف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها** فائزة بنت عمر المؤيد. وهو بحث نشر في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، تناولت الباحثة فيه "حروف المعاني" من حيث تقسيمها إلى بسيط ومركب، ثم ركزت دراستها على التنقيب عن "الحروف المركبة" والقائلين بتركيبها، حتى ولو كان القائل واحدًا من النحاة.

وهي كما نرى، أيضًا، دراسة نحوية خالصة شأنها في ذلك شأن الدراسات النحوية الأخرى التي اهتمت بـ "حروف المعاني".

ثانيًا: الدّراسات الفِقْهية، مثل:

١. **دلالات عشرة حروف معاني وأثرها في اختلاف العُلماء،** علي نايف بقاعي، كتاب مطبوع نشرته دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٢٩هـ.

٢. **حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفُقهاء،** حسين مطاوع الترتوري، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، سنة ١٤٠٢هـ.

٣. **حروف المعَاني وعلاقتها بالحُكْم الشّرعي،** دياب عبدالجواد عطا، كتاب مطبوع نشرته دار المنار في القاهرة، سنة ١٤٠٦هـ.

أما بالنسبة لـ "**حرُوف الجَرّ**" موضوع بحثنا فقد قامت بعض الدراسات على هذه الحروف، على جهة الاستقلال تارة والمشاركة تارة أخرى. وتناولتها من زوايا مختلفة. إليكم بيانها:

أولًا: الدّراسات التفسيرية النحوية، مثل:

دلالات حروف المعاني "الجر والعطف" وأثره في التفسير، ميادة محمود الدلقموني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، علوم القرآن ١٤٢٤هـ.

ثانيًا: الدراسات الأصولية الفقهية، مثل:

١. **دور حروف الجر في استنباط الأحكام من مصادرها الشرعية**، دياب سليم محمد عمر، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة، المجلد الثامن، العدد الثامن، سنة ١٩٩٣م.

٢. **اختلاف العلماء في بيان معنى (من) وأثره في الفروع الفقهية**، عبدالسلام صبحي حامد، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، العدد ٦٠ سنة ١٤٢٦هـ.

٣. **حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء**، حسين مطاوع الترتوري، رسالة دكتوراة في جامعة أم القرى، سنة ١٤٠٢هـ.

٤. **حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي**، دياب عبدالجواد عطا، كتاب مطبوع نشسرته دار المنار في القاهرة، سنة ١٤٠٦هـ.

ثالثا: الدراسات الأصولية، مثل:

***حروف الجر في أصول الفقه**، فاضل عبدالواحد عبدالرحمن – كتاب مطبوع – نشرته مطبعة المعارف في بغداد سنة ١٣٨٨هـ.

رابعًا: الدراسات الأصولية الفقهية النحوية، مثل:

***دلالة حروف العطف والجر عند النحاة والأصوليين، وأثرها في فهم النص التشريعي**، محمد خير الدين رزالي، وهي رسالة ماجستير، جامعة آل البيت سنة ١٤٢٠هـ.

ومما سبق يلاحظ أن الدراسات السابقة لـ "حروف المعاني" كانت دراسات نحوية محضة أو فقهية خالصة.

أما بالنسبة لـ "حروف الجر" فقد تنوعت الدراسات السابقة التي تناولتها مابين دراسات تفسيرية نحوية، أو أصولية فقهية، أو أصولية، أو أصولية فقهية نحوية.

أما بحثنا فقد تناول "حروف الجر" بدراسة أصولية، جامعة بين منهج الفقهاء والمتكلمين، لغوية شاملة. ولعل هذا ما يميزه عن تلك الدراسات. ولله تعالى الحمد والمنة.

النتائج التي تم التوصل إليها

النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء الأهداف ونتائج الدراسات السابقة في مجال البحث:

١. ارتباط "علم الأصول" بـ"علوم اللغة العربية" لذلك ظهرت الحاجة إلى تقعيده، وتأصيله بعد اتساع البلاد الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم، وإدخال كثير من المفردات، والأساليب الأعجمية عنهم، وكثرت الاحتمالات في فهم النصوص، فحينها دعت الحاجة إلى وضع ضوابط، وقواعد لغوية أصولية بها يقتدر على فهم النصوص كما فهمها المسلمون الأوائل الذين نزل عليهم القرآن الكريم.

٢. التدليل على أن الأصوليين وقفوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون، فإن كلام العرب متسع جدًّا، والنظر فيه متشعب، وكتب اللغة تضبط الألفاظ الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصول، واستقراء زائد على الاستقراء اللغوي.

٣. أن العلاقة بين "اللغة" و"الفقه" تعدّ رافدًا من روافد الاجتهاد في القضايا الجديدة المعاصرة، ومرجعًا للترجيح في القضايا القديمة التي للأوائل فيها مواقف مختلفة.

٤. صلة حروف المعاني الوثيقة بالأحكام الشرعية، والمسائل الفقهية من حيث استنباط الأحكام.

٥. صلة "حروف المعاني" الوطيدة بـ "علم القراءات" و"التفسير" و"علوم القرآن" و"النحو" و"الصرف".

٦. قال الزركشي: "وإنما احتاج الأصولي إليها –أي: حروف المعاني – لأنها من جملة كلام العرب، وتختلف الأحكام الفقهية بسبب اختلاف معانيها، ثم قال: قال ابن السيد النحوي: يخبر عمن تأمل غرضه ومقصده فإن الطريقة الفقهية مفتقرة إلى "علم الأدب" مؤسسة على أصول كلام العرب، وأن مثلها ومثله قول أبي الأسود:

فإن لا يكنها أو تَكُنْهُ فإن أخوها غذَته أمُّهُ بلبانها

ولعل في هذا إجابة على قول ابن فارس – في كتابه "فقه العربية": رأيت أصحابنا الفقهاء يضمنون كتبهم في "أصول الفقه" حروفا من "حروف المعاني" وما أدري ما الوجه في اختصاصهم إياه دون غيرها[1].

٧. لقد وجدنا اختلافا واضحًا بين الأصوليين في تناولهم لهذه الحروف ما بين موجز ومتوسط ومطول، من حيث الكمّ ومن حيث المضمون، وقد ذيلنا كل "حرف" بالمراجع الأصولية واللغوية – وإن بدت كثيرة بعض الشيء– التي ذكرته، ورتبناها بحسب سني الوفاة لمصنفيها الكتب الأصولية أولًا ثم اللغوية ثانيًا . حتى يعود إليها مَن رام الزيادة وطلب الاستفادة.

---

(١) **بدر الدين محمد عبدالله بن بهادر الزركشي**، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، *البحر المحيط*، مرجع *سابق*، ٢/٢٥٢.

٨. لابد من الاعتراف بأن البحث كان بعيد الأغوار متشعب المسالك، عميق المباحث، بيد أنه كان في غاية الجمال يشعر فيه الباحث بقيمة لغته وجمالها ودقتها وكمالها في التعبير مما يزيده شغفا بها واعتزازا بأنه من أبنائها.

توصيات البحث

١. يجب استنطاق أهل اللغة من جديد حول القضايا الفقهية ودراسة "الفقه" في ضوء ذلك(١).

٢. التأكيد على أهمية "اللغة العربية" في المدارس والجامعات باعتبارها الوسيلة التي لا غنى عنها لفهم القرآن الكريم، والسنة المشرفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، والعلوم الأخرى بصفة عامة. فقد وضع أجدادنا لكل ما ببالهم من المعاني ما أرادوا من الألفاظ، ونحن أحفادهم وسهمنا في "الضاد" سهمهم، وحقنا حقهم، فهم وضعوا الأصول وعلينا التفريع عليها بغية الوصول لوضع أسماء للمسميات الحديثة بالتعريب أو النحت أو الاشتقاق(٢).

ولله درّ حافظ إبراهيم حين قال – على لسان اللغة العربية –:

وسعتُ كِتَاب الله لفْظًا وغاية ... وما ضِقتُ عن آي به وعِظاتِ
فكيف أضِيقُ اليومَ عن وصْفِ آلةٍ ... وتنْسيق أسْماءٍ لمُخْتَرَعاتِ
أنا البَحْر في أحشَائه الدّرّ كامِن ... فهَل سَائلوا الغوّاص عن صَدَفاتِي

---

(١) **عبدالله بن الشيخ محفوظ ابن بيه**، *أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات*، *مرجع سابق*، ص٢٩٣.

(٢) إن من بلغ أجداده ترفًا لغويا وضعوا على أثره "خمسمائة" اسم لـ "الأسد" و"أربعمائة" "للداهية" و"ثلاثمائة" "للسيف" و"مائتين" لـ "الحية" لا يعجز أحفاده عن استحداث أسماء لما استجد عليهم من أشياء.
ينظر: **مصطفى لطفي المنفلوطي**، المتوفى سنة (١٣٤٢هـ) *النظرات*، مؤسسة فن الطباعة، ١٨٩/٢، بتصرف، وكذا، **أحمد بن زكريا الرازي ابن فارس**، المتوفى سنة (٨٩٥هـ) *الصاحبي*، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٣. تشجيع الباحثين وطلبة العلم على القيام بدراسات مستفيضة لـ "حروف المعاني" مع ربطها بعلوم القرآن تارة، والفقه والأصول تارة أخرى، تحقيقا وبحثا أو كتابة وطرحا.

٤. استحداث مادة باسم "حروف المعاني" على أن تدرس دراسة تطبيقية فقهية على القضايا المستجدة. فتدرس لطالبات الدراسات الإسلامية، واللغة العربية، وتوضع ضمن المواد الحرة لجميع طلاب وطالبات الجامعة. *المنهج الذي تم استخدامه* المنهج الذي تم استخدامه: هو المنهج الوصفي بأدواته التحليلية والاستقرائية.

مدخل إلى البحث

الحمد لله تعالى الذي جعل أصول الفقه مبنى للشرائع والأحكام، وأساسًا لعلم الحلال والحرام. والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وأصحابه الأمجاد؛ أما بعد...

فإن الحديث عن "حروف الجَرّ" ذو شجون وفنون، وله مدخلات في جميع العلوم، ومخرجات كثيرة المضمون؛ لذا لابد من وضع خطة محكمة، وعناصر ملزمة، تتناول الموضوع من جهاته الأصلية والفرعية، ودقائقه الجزئية والكلية؛ لذا رأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى: تمهيد وخمس مسائل وخاتمة.

تمهيد: في المباحث اللغوية
في "علم أصول الفقه" والعلاقة بينهما

لقد جرت عادة الأُصوليين على التعرض "لمباحث اللغات" في كتبهم، وذلك لأن هذه المباحث هي كالمدخل إلى "أصول الفقه" من جهة أنها أحد مفردات

مادته، وهي: الكلام، والعربية، وتصور الأحكام الشرعية. وتوقف "أُصُول الفقه" على معرفة "اللغة" لورود الكتاب الكريم، والسنة الشريفة بها، فمن لا يعرف "اللغة" لا يمكنه استخراج الأحكام من الكتاب والسنة(١). ومن هنا كان استخدام قواعد اللغة ومدلولاتها عند العرب في شؤون الخطاب، ومواقع الكلام في مفرداته ومركباته، واختلاف ما يعطيه من المعاني في حالات الحقيقة والمجاز، والصريح والكتابة، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، وكل ما هو من ذلك بسبب مرتبط تمام الارتباط بلغتنا العربية التي بها نزل القرآن الكريم، وجعلها لغة البيان لمن قلده الله تعالى أمانة البيان، وهو نبينا مُحَمّد صلوات الله تعالى عليه وسلامه.

وهكذا نرى أن كل الأبواب التي تقوم عليها قواعد استنباط الأحكام من النصوص في "أصول الفقه" وثيقة الصلة بـ "العربية" فإذا أردنا التعرف على مواقع اللفظ من حيث وضعه للمعنى رأينا مرجع ذلك أولًا وقبل كل شيء إلى تعريفات اللغة، حتى إذا انتقلنا إلى دلالات الألفاظ أبصرنا الأمر مرتبطًا تمام الارتباط ـ أيضًا ـ بأرومة اللغة، ودلالة الخطاب فيها. حتى صيغ التكليف، والخطاب من الأمر والنهي اللذين يحصل بهما الإلزام في الشريعة، استعان العلماء على إدراكهما، وتقرير معانيهما بمفهومات اللغة، ومدلولات الطلب عند العرب(٢). ومن هنا كان طبعي اشتمال "أصول الفقه" على الكثير من "مباحث اللغة" كحروف المعاني وتقاسيمه، والفعل والحرف، والحقيقة والمجاز، والمشترك، والمترادف، والمشتق ونحوها.

---

(١) **عبدالقادر بدران**، المتوفى سنة (١١٤٠هـ) *المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ابن حنبل*، صححه وعلق عليه: عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص١٧٠، بتصرف.

(٢) **محمد أديب الصالح**، *مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط*، مصدر سابق، ص١٧ وما بعدها.

ومما تجدر الإشارة إليه والتنبيه عليه هو:

أن الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحّاة ولا اللّغويون، فإن كلام العرب متسع جدًا، والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي، واستقراء زائد على الاستقراء اللغوي.

والذي يعنينا في هذا المقام "الحروف" التي تناولها الأصوليون في كتاباتهم، وبالتقسيمات التي ارتضوها في مصنفاتهم، مع عدم إغفال الكتب اللغوية وما ذكره اللغويون من معان لها، وتفسيرات لا غنى للباحث عنها.

حروف الجرّ

سميت "حروف الجر" بهذا الاسم؛ لأنها تجر فعلًا إلى اسم، **نحو**: مررت بزيد. أو اسمًا إلى اسم، **نحو**: المال لزيد. وسميت "**حروف الإضافة**" لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء(١).

هذا، وقد تفاوت **عُلماء الأصول** في تناولهم لهذه الحروف فرأينا اتباع **السادة الحنفية** ذكروا منها "**خمسة**" حروف وتبعهم في ذلك **أبو الخطّاب الكُلوذاني**– في كتابه "**التّمهيد**" – وكذا **ابن النّجّار** – في كتابه "**شرْح الكَوْكَب المُنِير**" وهي:

---

(١) **علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري**، المتوفى سنة (٧٣٠هـ) *كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي*، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٢/٢٥٠.

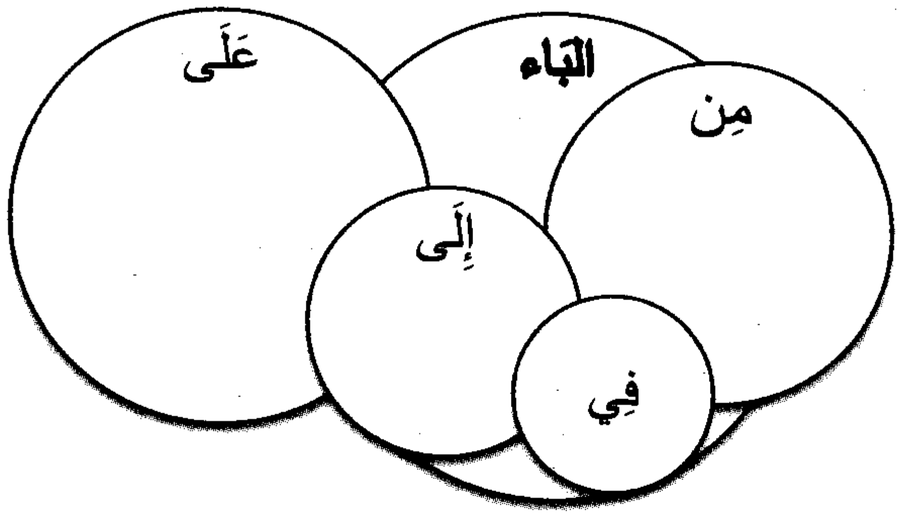

وإليكم بيانها بالتفصيل:

المسألة الأولى: حرف الباء

"الباء" المفردة: حرف جر لـ "أربعة عشر" معنى[1]:

---

(١) **محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي ابن النجار**، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، *شرح الكوكب المنير*، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، *مرجع سابق*، ١/٢٦٧-٢٧١، **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، *مرجع سابق*، ١/١٠١-١٠٦، وكذا، **محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين البصري**، المتوفى سنة (٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد حميد الله، المعتمد، *مرجع سابق*، ١/٣٩، **عبدالملك بن عبدالله الجويني إمام الحرمين**، المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، *البرهان في أصول الفقه*، تحقيق: عبدالعظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م ١/١٨٠، **أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل السرخسي**، المتوفى سنة (٤٩٠هـ)، *أصول السرخسي*، حققه: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، بحيدر آباد، الدكن، الهند ١/٢٣٧، **محفوظ بن أحمد بن الحسن الحنبلي أبو الخطاب الكلوذاني**، المتوفى سنة (٥١٠هـ)، *التمهيد في أصول الفقه*، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ١/١١٢، **فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي**، المتوفى سنة (٦٠٦هـ)، *المحصول*، تحقيق: طه جابر فياض، *مرجع سابق*، ١/١/٥٣٢، **شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي**، المتوفى سنة (٦٨٤هـ)، *شرح تنقيح الفصول، في اختصار "المحصول في الأصول"*، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، *مرجع سابق*، ص/١٠٤، **علي بن عبدالكافي ابن السبكي**، المتوفى سنة (٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبدالوهاب بن علي، المتوفى سنة (٧٧١هـ)، *الإبهاج في شرح المنهاج*، *مرجع سابق*، ١/٣٥١، **تاج الدين عبدالوهاب بن علي ابن السبكي**، المتوفى سنة (٧٧١هـ)، *جمع الجوامع*، *مرجع سابق*،١/٣٤٢، **بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي**، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، *البحر المحيط في أصول الفقه*، قام بتحريره عمر سليمان الأشقر، *مرجع سابق*، ٢/٢٦٦، **محمد أمين أمير**

=

أوّلها: الإلصاق، وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبَوَيه[١]. ثم الإلصاق حقيقي كـ "أمسكت زيد".

ومجازي نحو: "مررت بزيد" فإن المرور لم يلصق به، وإنما ألصق بمكان يقرب من زيد.

الثاني: التعدية، وتسمى "باء النقل" أيضًا، وهي القائمة مقام "الهمزة" في تصيير الفاعل مفعولًا، نحو قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٢]. وأصله: أذهب الله نورهم.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، ونحوها، نحو: "كتبت بالقلم" ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى

=

بادشاه، تيسير التحرير على كتاب "التحرير" في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية: *لكمال الدين الإسكندري الحنفي*، المتوفى سنة (٨٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ/١٩٨٣م ١٠٢/٢، **محب الله ابن عبدالشكور**، المتوفى سنة (١١١٩هـ)، *مسلم الثبوت*، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان ٢٤٢/١، **أبو الحسن على بن عيسى الرماني**، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، *معاني الحروف*، تحقيق: عرفان بن سليم حسونة، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص٤، **أحمد بن عبدالنور المالقي**، المتوفى سنة (٧٠٢هـ)، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ص١٤٢، **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص٤٦، **أحمد بن زكريا الرازي ابن فارس**، المتوفى سنة (٨٩٥هـ)، *الصاحبي*، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مرجع *سابق*، ص١٠٧، **فهد خليل زايد**، *الحروف معانيها مخارجها وأصواتها في لغتنا العربية*، دار يافاودار الجنادرية، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، ص١١٢.

(١) **عمرو بن عثمان بن قنبر سيبوية**، المتوفى سنة (١٨٠هـ)، *الكتاب في النحو*، عالم الكتب، بيروت، لبنان ومطبعة بولاق، ١٣١٦هـ/١٨٩٦م، ٢٠٤/٢.

(٢) سورة البقرة، آية ١٧.

﴿الْخَاشِعِينَ﴾[١]. قيل: ومنه "باء" البسملة؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابع: السببية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾[٢]، أي: أنكم ظلمتم أنفسكم بسبب اتخاذكم العجل. وقوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾[٣]، أي: أن نزول العذاب بكم كان بسبب ما اقترفتموه من ذنوب.

الخامس: المصاحبة، وهي التي يصلح في موضعها "مع" أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال، نحو: قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾[٤]. أي: مع الحق، أو مُحِقًّا.

السادس: الظرفية، بمعنى "في" للزمان، نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[٥]، أي: أنكم تمرون عليهم في وقت الصباح وفي وقت الليل.

وللمكان، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾[٦]، أي: في بدر.

---

(١) سورة البقرة، آية ٤٥.
(٢) سورة البقرة، آية ٥٤.
(٣) سورة العنكبوت، آية ٤٠.
(٤) سورة النساء، آية ١٧٠.
(٥) سورة الصافات، آيتان ١٣٧-١٣٨.
(٦) سورة آل عمران، آية ١٢٣.

السابع: البدل، بأن يجيء موضعها "بدل" نحو: قوله ﷺ – في الحديث: (ما يسُرني بِهَا حُمُرَ النّعَم)[١]، أي: بدلها.

الثامن: المُقابلة، وهي الداخلة على الأثمان، والأعواض، نحو: اشتريت الفرس بألف، ودخولها غالبًا على الثمن، وربما دخلت على المثمن، قال تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾[٢]، ولم يقل: ولا تشتروا آياتي بثمن قليل. ومنه قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٣]، وإنما لم نقدرها بـ "باء السببية" لأن المُعطي بعوض قد يُعطى مجانًا، وأما المُسبب فلا يوجد بدون السبب.

التاسع: المجاوزة، بمعنى "عن"، وتكثر بعد السؤال، نحو: قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[٤]، وتقل بعد غيره نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا﴾[٥].

---

(١) الحديث رواه محمد بن إسحاق عن محمد بن زيد بن المهاجر عن طلحة بن عبدالله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عن حلف الفضول: (لَقَدْ شَهِدْتُ في دَارِ عبدالله بن جِدْعَان حِلْفًا ما أُحِبُّ أنّ لي بِهِ حُمُر النِّعَم، ولو أدْعى بِه في الإسْلام لأجَبْت)، والمراد بقوله ﷺ: (ما أُحِبُّ أنّ لي بِهِ حُمُر النِّعَم): أنني لا أحب نقضه، وإن دفع لي حمر النعم في مقابلة ذلك، وهذا الحلف كان في الجاهلية وتعاقدت فيه قبائل من قريش، وتعاهدوا إلى أن لا يجدوا بمكة مظلومًا من أهلها أو غيرهم إلا قاموا معه على من ظلمه حتى ترد إليه مظلمته.
ينظر: **إسماعيل بن عمر القرشي ابن كثير**، المتوفى سنة (٧٧٤هـ)، *البداية والنهاية*، مطبعة السعادة، بمصر، سنة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م، ٢/٢٩٣، **أبو محمد عبدالملك ابن هشام**، المتوفى سنة (٢٧٨هـ)، *السيرة النبوية لابن هشام*، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، ١/١٤٥.

(٢) سورة البقرة، آية ٤١.

(٣) سورة النحل، آية ٣٢.

(٤) سورة الفرقان، آية ٥٩.

(٥) سورة الفرقان، آية ٢٥.

وتأول البصريون "فاسأل به خبيرًا" على أن "الباء" للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى "عن" أصلًا.

قال ابن هِشام: وفيه بعد، لأنه لا يقتضي قولك: "سألت بسببه" أن المجرور هو المسئول عنه(١).

العاشر: الاستعلاء، أن العرب تجعل (الباء) في موضع (على)، ودليله أن يقال: رميت على القوس وبالقوس، وجئت على حال حسنة وبحال حسنة، وأكد الآمِدِيّ أنها تَرِد بمعنى (على)، ودليله على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾(٢)، فقدّر بقنطار وبدينار بـ: (على قنطار، وعلى دينار). ونحو: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾(٣)، قدّر (بهم) (عليهم) استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾(٤)(٥).

الحادي عشر: القسم، وهو أصل أحْرُفِه، ولذلك خصَت بجواز ذكر الفعل معه، نحو: أُقْسِمُ باللهِ لَتفْعَلَنّ. ودخولها على الضمير، نحو: بك لأفْعَلنّ. واستعمالها في القسم الاستعطافي، نحو: بالله هل قام زيد، أي: أسألك بالله مستحلفًا.

---

(١) **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، *مرجع سابق*، ١/١٠٤.

(٢) سورة آل عمران، آية ٧٥.

(٣) سورة المطففين، آية ٣٠.

(٤) سورة الصافات، آية ١٣٧.

(٥) **أبو الحسن على بن عيسى الرماني**، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، *معاني الحروف*، ص/١٠، **على بن محمد الآمدي**، المتوفى سنة (٦٣١هـ)، *الإحكام في أصول الأحكام*، *مرجع سابق*، ١/٩٥.

الثاني عشر: الغاية، نحو: قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾[١]، أي: إليّ.

الثالث عشر: التوكيد – وهي الزائدة – إما مع الفاعل، نحو: "أحسن بزيد"[٢]، على قول البصريين أنه فاعل.

أو مع المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[٣].

أو مع المبتدأ، نحو: "بحسبِكَ درهم".

أو الخبر، نحو: قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٤].

الرّابع عشر: التبعيض،أثبت ذلك الأصْمَعي، والفارِسي، وابن مَالِك.

قيل: والكوفيون، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾[٥]، أي: منها.

وخرج بعضهم على ذلك قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[٦].

---

(١) سورة يوسف، آية ١٠٠.

(٢) قال ابن هشام: إن الأصل "أحسنَ زيدٌ" بمعنى صار ذا حُسْنٍ. ثم غُيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحًا للفظ.

أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام، المتوفى سنة (٧٦١هـ) *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، *مرجع سابق*، ١/١٠٤.

(٣) سورة مريم، آية ٢٥.

(٤) سورة الزمر،آية ٣٦.

(٥) سورة الإنسان،آية ٦.

(٦) سورة المائدة، آية ٦.

قال ابن العربي: إنها هنا تفيد فائدة غير التبعيض، وهو الدلالة على ممسوح به. قال: والأصل فيه: "امسحوا برؤوسكم الماء". فتكون من باب "القلب" والأصل: رؤوسكم بالماء. فيلزمه مسح كل الرأس(١).

قال الغزالي: ظن ظانون أنها للتبعيض في مصدر يستقل بدونها كقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾(٢)، وليست "الباء" للتبعيض أصلًا، ولكن من المصادر ما يقبل الصلات، كقولهم: شكرت له ونصحت له، وأما التبعيض في "مسألة المسح" مأخوذ من صفة المصدر، فمصدر "المسح" لا يصير إلى الاستيعاب، كمصدر الضرب، بخلاف الغسل(٣).

وقال – صاحب المحصُول – "الباء" إذا دخل على فعل متعد بنفسه كقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾(٤) للتبعيض، خلافًا للحنفية؛ لأنا نعلم بالضرورة الفرق بين قولنا: مسحت المنديل، ومسحت بالمنديل في إفادة الأول الشمول، والثاني التبعيض، فيلزمه مسح بعض الرأس، وهو أدنى ما يتناوله الاسم(٥).

وقال السّادة الحنفية: وليس كذلك – أي: ليس لـ "التبعيض" – كما قال السّادة الشّافعية – وليس – لـ "الصلة" –كما قال السّادة المالِكية – لأن "التبعيض"

---

(١) **محمد بن عبدالله بن محمد ابن العربي**، المتوفى سنة (٥٣٤هـ)، *أحكام القرآن*، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٥٧١/٢، **محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي ابن النجار**، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، *شرح الكوكب المنير*، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، *مرجع سابق*، ٢٧١/١.

(٢) سورة المائدة، آية ٦.

(٣) **أبو حامد محمد بن محمد الغزالي**، المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، *المنخول*، تحقيق: محمد حسن هيتو، *مرجع سابق*، ص٨٢.

(٤) سورة المائدة، آية ٦.

(٥) **فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي**، المتوفى سنة (٦٠٦هـ)، *المحصول*، تحقيق: طه جابر فياض، *مرجع سابق*، ٥٣٢/١/١.

لا يعرفه أهل اللُّغة – كذا قاله ابن جنى[١]، والموضوع لـ "التبعيض" حرف "من" فلو كان "الباء" لـ "التبعيض" لتكررت الدلالة عليه، وهو ليس بأصل في الكلام، ولو كان لـ "التبعيض" مع أنه لـ "الإلصاق" يكون مشتركًا، والأصل عدم الاشتراك.

وأما "الصلة" فلأن فيه إلغاء الحقيقة والحمل على فائدة غير مقصودة، وهي "التوكيد" بلا ضرورة، بل هي لـ "الإلصاق" حقيقة على أصل وضعها، كما في قوله: كتبت بالقلم. لكنها إذا دخلت في آلة المسح كان الفعل متعديًا إلى محله فيتناول كله، كما إذا قيل: مسحت الحائط بيدي. فـ "الحائط" محل الفعل، ومفعول له، يراد به كله، و"اليد" آلة دخل عليها "الباء" ويراد بها "البعض" إذا المعتبر في "الآلة" قدر ما يحصل به المقصود، وإذا دخلت في محل المسح بقي الفعل متعديًا إلى الآلة، وتقديره: وامسحوا أيديكم برؤوسكم، أي: ألصقوها برؤوسكم، فلا يقتضي استيعاب الرأس، وإنما يقتضي إلصاق الآلة بالمحل وذلك لا يستوجب الكل عادة فصار المراد به: أكثر اليد، والأصل في اليد "الأصابع"، والكف تابع لها، و"الثلاث" أكثرها فأقيم مقام الكل. فصار "التبعيض" مرادًا بهذا الطريق.

فإن قلت: قد قال الله تعالى في آية التيمم: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[٢]، وقد شرط الاستيعاب في "التيمم".

---

(١) قال **الرازي**: فلنا أن نخطئ ابن جنى بالدليل الظاهر الذي ذكرناه. وقال ابن هشام: أثبت أن "الباء" للتبعيض: **الأصمعي، والفارسي، والقتبي، وابن مالك.**
ينظر: *المرجع السابق*، ٥٣٤/١/١، **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، *مرجع سابق*، ١٠١/١.

(٢) سورة المائدة، آية ٦.

قلنا: الاستيعاب ثمة بالسنة المشهورة تم إثباته، وهو قوله ﷺ للصحابي الجليل عَمّار – ﷺ –: (إنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أنْ تَضْرِب بِكفّيك في التراب ثُمَّ تَنْفخ فِيهِمَا، ثُمَّ تَمْسَح بِهِمَا وجهَك وكفّيك إلى الرِسْغَين) رواه البُخَارِي(١).

أو: بإشارة الكتاب، وهو أن الله تعالى شرع "التيمم" خلفًا عن "الوضوء" بطريق التنصيف، وكل تنصيف يدل على إبقاء الباقي على ما كان، والاستيعاب في الأصل فرض فيما قام مقامه.

إلا أنه في رواية الحسن عن أبي حنيفة – رحمه الله تعالى– لا يشترط الاستيعاب، بل الأكثر يقوم مقام الكل، لأن في الممسوحات الاستيعاب ليس بشرط، كما في مسح الخف والرأس(٢).

المسألة الثانية: حرف على

"على" لفظةٌ تقع اسمًا، وفعلًا، وحرفًا.

فأما الفعل، فمن علا يعلو.

وأما الاسم، فتقول:أخذته من على الفرس.

---

(١) **الحافظ شهاب الدين العسقلاني ابن حجر**، المتوفى سنة (٨٥٠هـ)، *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، كتاب التيمم، باب: المتيمم هل ينفخ فيهما، ٣٥٢/١.

(٢) **أبو البركات عبدالله بن أحمد النسفي**، المتوفى سنة (٧١٠هـ)، *كشف الأسرار، شرح المصنف على "المنار"*، *مرجع سابق*، ٣٣٨/١، **ملاجيون**، *شرح نور الأنوار على المنار، مرجع سابق*، ٣٣٨/١، وكذا، **أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل السرخسي**، المتوفى سنة (٤٩٠هـ)، *أصول السرخسي*، حققه: أبو الوفا الأفغاني، *مرجع سابق*، ٢٢٩/١، **علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري**، المتوفى سنة (٧٣٠هـ)، *كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، مرجع سابق*، ٢٥٦/٢، **ابن أمير الحاج**، المتوفى سنة (٨٧٩هـ)، *التقرير والتحبير*، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ٦٢/٢.

وأما الحرف، فتقول: دخلت على فلان، ودخل عليّ [١].

وهو للإلزام باعتبار أصل الوضع؛ لأن معنى حقيقة الكلمة من علو الشيء على الشيء وارتفاعه فوقه، وذلك قضية الوجوب واللزوم. ولهذا لو قال: "لفلان علي ألف درهم" فإنه يكون ملزمًا له بدين لا غير، لأن الدين يستعلي من يلزمه، ومن هنا يقال: ركبه الدين. فالدين يعلوه ويركبه بحسب المعنى والتقدير[٢].

ولها "سبعة عشر" معنى[٣]:

الأول: الاستعلاء، سواء كان حسيًا نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[٤]، أو معنويًا، نحو: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾[٥]، ولم يثبت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى، وتأولوا ما أوهم خلافه[٦].

---

(١) **عبدالملك بن عبدالله الجويني إمام الحرمين**، المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، *البرهان في أصول الفقه*، تحقيق: عبدالعظيم الديب، *مرجع سابق*، ١٩٣/١.

(٢) **أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل السرخسي**، المتوفى سنة (٤٩٠هـ)، *أصول السرخسي*، حققه: أبو الوفا الأفغاني، *مرجع سابق*، ٢٢٢/١، **وهبة الزحيلي**، *أصول الفقه الإسلامي*، *مرجع سابق*، ٣٩٩/١.

(٣) ينظر في المعاني التي تأتي لها "على": **عبدالملك بن عبدالله الجويني إمام الحرمين**، المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، *البرهان في أصول الفقه*، تحقيق: عبدالعظيم الديب، *مرجع سابق*، ١٩٣/١، **أبو حامد محمد بن محمد الغزالي**، المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، *المنخول*، تحقيق: محمد حسن هيتو، *مرجع سابق*، ص/٩٤، **محفوظ بن أحمد بن الحسن الحنبلي أبو الخطاب الكلوذاني**، المتوفى سنة (٥١٠هـ)، *التمهيد في أصول الفقه*، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، *مرجع سابق*، ١١٣/١، **تاج الدين عبدالوهاب بن علي ابن السبكي**، المتوفى سنة (٧٧١هـ)، *جمع الجوامع*، *مرجع سابق*، ٣٤١/٣٤٢١/١، **ابن أمير الحاج**، المتوفى سنة (٨٧٩هـ)، *التقرير والتحبير*، *مرجع سابق*، ٦٤/٢، **محمد أمين أمير بادشاه**، تيسير التحرير على كتاب "التحرير" في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية: لكمال الدين الإسكندري الحنفي، المتوفى سنة (٨٦١هـ)، *مرجع سابق*، ١٠٦/٢، **أحمد بن عبدالنور المالقي**، المتوفى سنة (٧٠٢هـ)، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق: أحمد محمد الخراط، *مرجع سابق*، ص٣٧٧، **علاء الدين على بن محمد الإربلي**، المتوفى سنة (٧٤١هـ)، *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: حامد أحمد نبيل، *مرجع سابق*، ص٤٦٢.

(٤) سورة الرحمن، آية ٢٦.

(٥) سورة المائدة، آية ٤٥.

(٦) **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، *مرجع سابق*، ص٤٧٦.

الثاني: المصاحبة، كـ "مع" نحو: قوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾[١].

الثالث: المجاوزة، كـ "عن" كقول: القُحْيف العقيلي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[٢]

الرابع: التعليل، قال ابن مالك: هي التي تصلح غالبًا في موضعها "اللام"، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[٣]، أي: لظلمهم.

واحترز بقوله (غالبًا) من قول العرب: غضبتُ لفلان، إذا غضبت من أجله وهو حيّ. وغضبت به، إذا غضبت من أجله وهو ميّت[٤].

الخامس: الظرفية، كـ "في" نحو: قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[٥]، أي: في زمن ملكه.

السادس: موافقة "من" نحو: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[٦]، أي: من الناس.

---

(١) سورة البقرة، آية ١٧٧.

(٢) **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مرجع *سابق*، ١/١٤٣.

(٣) سورة النساء، آية ١٦٠.

(٤) **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الدّاني في حروف المعاني*، ص٣٨.

(٥) سورة البقرة، آية ١٠٢.

(٦) سورة المطففين، آية ٢.

السابع: الاستدراك، كقولك: "فلان لا يدخل الجنة لسوء صنعه على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى" أي: لكن لا ييأس. وكقول الشاعر:

بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ
عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدِّ[1]

الثامن: التفويض، نحو: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[2]، أي: إذا عقدت قلبك على أمر بعد الاستشارة فاجعل تفويضك فيه إلى الله[3].

التاسع: أن تكون زائدة، للتعويض، أو غيره.

كقول الشاعر:

إِنَّ الكَرِيمَ وأَبِيكَ يَعْتَمِلْ إِنْ لَمْ يَجِدْ يومًا عَلى مَنْ يَتَّكِلَ

أي: من يتكل عليه، فحذف "عليه" وزاد "على" قبل الموصول تعويضًا له[4].

العاشر: – وزاد بعضهم في معاني (على) –: موافقة "اللام"[5]، كقوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[6]، أي: أذلّة للمؤمنين.

---

(١) **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مرجع *سابق*، ١/١٤٥.

(٢) سورة آل عمران، آية ١٥٩.

(٣) **محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي ابن النجار**، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، *شرح الكوكب المنير*، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مرجع *سابق*، ١/٢٤٧.

(٤) **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مرجع *سابق*، ١/١٤٤، **فهد خليل زايد**، *الحروف معانيها مخارجها وأصواتها في لغتنا العربية*، مرجع *سابق*، ص/١٣٥.

(٥) **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، مرجع *سابق*، ص٤٨٠.

(٦) سورة المائدة، آية ٥٤.

الحادي عشر: وتستعمل لـ "الشرط"[١]، نحو: قوله تعالى: ﴿ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا ﴾[٢]، أي: بأن لا يشركن بالله تعالى شيئا.

الثاني عشر: الإسناد، فتؤدي معنى "إلى" كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾[٣]، أي: أسند أموره إلى الله[٤].

هذا، وتلحق "الميم" بـ "على" فتصبح "علام" كقولك: علام تقول كذا؟ أي: على أي شيء تقول كذا. وقالوا: معناها "لماذا"؟[٥].

الثالث عشر: تكون لـ "العزيمة" كقولك: أنا على الحجّ العام[٦].

الرابع عشر: تكون لـ "الثبات على الأمر"، كقولك: أنا على ما عَرَفْتني به[٧].

الخامس عشر: تكون لـ "الخلاف" مثل: زيد على عمرو. أي: مخالفه[٨].

السادس عشر: تأكيد معنى الوقوع وتأكيد المجازات: يرى الزّركشي أنها حيث وردت في – حق الله تعالى – وكانت في جانب الفضل كان معناها "الوقوع

---

(١) **بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي**، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، *البحر المحيط في أصول الفقه*، قام بتحريره: عمر سليمان الأشقر، *مرجع سابق*، ٣٠٦/٢.

(٢) سورة الممتحنة، آية ١٢.

(٣) سورة الطلاق، آية ٣.

(٤) **علاء الدين على بن محمد الإربلي**، المتوفى سنة (٧٤١هـ)، *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: حامد أحمد نبيل، *مرجع سابق*، ص٤٦٤، **فهد خليل زايد**، *الحروف معانيها مخارجها وأصواتها في لغتنا العربية*، *مرجع سابق*، ص١٣٥.

(٥) **فهد خليل زايد**، *الحروف معانيها مخارجها وأصواتها في لغتنا العربية*، *مرجع سابق*، ص١٣٥.

(٦) **أحمد بن زكريا الرازي ابن فارس**، المتوفى سنة (٨٩٥هـ)، *الصاحبي*، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مرجع *سابق*، ص١٥٩.

(٧) *المرجع السابق*.

(٨) *المرجع السابق*.

وتأكيده" ومثاله قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾(٢).

ويرى السّيوطي: أنها لتأكيد المجازات في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾(٣)(٤)، أي: أوجب سبحانه وتعالى على نفسه الرّحمة تفضّلا وتكرّمًا.

السّابع عشر: تكون بمعنى "الباء" كقول الشاعر:

فقَالت على اسْمِ الله أَمْرُكَ طَاعَةً وإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أَعُود(٥)

قال الزّركشي: قيل: وهو في المعاوضات المحضة بمعنى "الباء" إجماعًا "مجازٌ" لأن المعنى الحقيقي، وهو "الشرط" لا يمكن في "المعاوضات" لأنها لا تقبل الشرط، فإذا قلت: بعتك هذا العبد"على ألف" فالمعنى "بألف" وكذا في "الطلاق".

وقال أبو حَنِيفَة – رحمه الله تعالى –: "على" في الطلاق للشرط؛ لأنه يقبل الشرط فيحمل على معناه الأصلي.

فإذا قالت: طلقني ثلاثًا على ألف. فطلقها واحدة. لا يجب "ثلث الألف" عنده؛ لأنها للشرط، وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط.

---

(١) سورة الرعد، آية ٤٠.
(٢) سورة الغاشية، آية ٢٦.
(٣) سورة الأنعام، آية ١٢.
(٤) **أبو الحسن على بن عيسى الرماني**، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، *معاني الحروف*، تحقيق: عرفان بن سليم حسونة، *مرجع سابق*، ص١١٧.
(٥) **فهد خليل زايد**، *الحروف معانيها مخارجها وأصواتها في لغتنا العربية*، *مرجع سابق*، ص١٣٥.

ويجب عند صاحبيه؛ لأنها بمعنى "الباء" عندهما فتكون "الألف" عوضًا لا شرطًا[١].

المسألة الثالثة: حرف مِنْ

"مِنْ" الجارة تأتي على "ستة عشر" وجهًا[٢]

---

(١) **بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي**، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، *البحر المحيط في أصول الفقه*، قام بتحريره: عمر سليمان الأشقر، مرجع *سابق*، ٢٠٦/٢، وكذا، **أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل السرخسي**، المتوفى سنة (٤٩٠هـ)، *أصول السرخسي*، حققه: أبو الوفا الأفغاني، مرجع *سابق*، ٢٢٢/١، **أبو البركات عبدالله بن أحمد النسفي**، المتوفى سنة (٧١٠هـ)، *كشف الأسرار*، شرح المصنف على "المنار"، مرجع *سابق*، ٣٣٩/١، **علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري**، المتوفى سنة (٧٣٠هـ)، *كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي*، مرجع *سابق*، ٢٥٩/٢.

(٢) ينظر في الأوجه التي ترد لها "مِنْ": **محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين البصري**، المتوفى سنة (٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد حميد الله، المعتمد، مرجع *سابق*، ٤٠/١، **أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل السرخسي**، المتوفى سنة (٤٩٠هـ)، *أصول السرخسي*، حققه: أبو الوفا الأفغاني، مرجع *سابق*، ٢٢٢/١، **عبدالملك بن عبدالله الجويني إمام الحرمين**، المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، *البرهان في أصول الفقه*، تحقيق: عبدالعظيم الديب، مرجع *سابق*، ١٨٤/١، **أبو حامد محمد بن محمد الغزالي**، المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، *المنخول*، تحقيق: محمد حسن هيتو، مرجع *سابق*، ص٩٢، **علي بن محمد الآمدي**، المتوفى سنة (٦٣١هـ)، *الإحكام في أصول الأحكام*، تحقيق: سيد الجميلي، مرجع *سابق*، ٩٤/١، **محفوظ بن أحمد بن الحسن الحنبلي أبو الخطاب الكلوذاني**، المتوفى سنة (٥١٠هـ)، *التمهيد في أصول الفقه*، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، مرجع *سابق*، ١١٢/١، **تاج الدين عبدالوهاب بن علي ابن السبكي**، المتوفى سنة (٧٧١هـ)، *جمع الجوامع*، مرجع *سابق*، ٣٦٢/١، **جمال الدين أبو محمد عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي**، المتوفى سنة (٧٧٢هـ)، *نهاية السول*، مرجع *سابق*، ١٨٨/٢، **محمد أمين أمير بادشاه**، *تيسير التحرير على كتاب "التحرير" في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية: لكمال الدين الإسكندري الحنفي*، المتوفى سنة (٨٦١هـ)، مرجع *سابق*، ١٠٧/٢، **ابن أمير الحاج**، المتوفى سنة (٨٧٩هـ)، *التقرير والتحبير*، مرجع *سابق*، ٦٥/٢، **محب الله ابن عبدالشكور**، المتوفى سنة (١١١٩هـ)، *مسلم الثبوت*، مرجع *سابق*، ٢٤٤/١، **أبو الحسن علي بن عيسى الرماني**، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، *معاني الحروف*، تحقيق: عرفان بن سليم حسونة، مرجع *سابق*، ص٢٣٣، **أحمد بن عبدالنور المالقي**، المتوفى سنة (٧٠٢هـ)، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مرجع *سابق*، ص٣٢٢، **علاء الدين علي بن محمد الإربلي**، المتوفى سنة (٧٤١هـ)، *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: حامد أحمد نبيل، مرجع *سابق*، ص٣٠٨، **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، مرجع =

أولها: لابتداء الغاية في المكان اتفاقًا[١]، وعلامتها: أن تصلح أن تقارنها (إلى) لفظا، نحو: قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾[٢]، وفي الزمان، عند الكُوفيين والمُبرد وابن دُرُستويه [٣]، نحو: قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾[٤]، أي: من تأسيس أول يوم.

الثاني: التبعيض، نحو: قوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾[٥][٦].

=

سابق، ص٣٠٨، **أحمد بن زكريا الرازي ابن فارس**، المتوفى سنة (٨٩٥هـ)، *الصاحبي*، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مرجع *سابق*، ص١٧٧، **محمد عبدالعزيز النجار**، *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*، وهو صفوة الكلام على توضيح "ابن هشام"، مرجع *سابق*، ٢٧٧/٢.

(١) **بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي**، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، *البحر المحيط في أصول الفقه*، قام بتحريره: عمر سليمان الأشقر، مرجع *سابق*، ٢٩٠/٢، **محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي ابن النجار**، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، *شرح الكوكب المنير*، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مرجع *سابق*، ٢٤١/١.

(٢) سورة الإسراء، آية ١.

(٣) **علي بن عبدالكافي ابن السبكي**، المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين عبدالوهاب بن علي، المتوفى سنة (٧٧١هـ)، *الإبهاج في شرح المنهاج*، مرجع *سابق*، ٣٤٩/١، **جمال الدين أبو محمد عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي**، المتوفى سنة (٧٧٢هـ)، *نهاية السول*، مرجع *سابق*، ١٨٨/٢، **بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي**، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، *البحر المحيط في أصول الفقه*، قام بتحريره: عمر سليمان الأشقر، مرجع *سابق*، ٢٩٠/٢، **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مرجع *سابق*، ٢١٨/١.

(٤) سورة التوبة، آية ١٠٨.

(٥) سورة البقرة، آية ٢٥٣.

(٦) **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مرجع *سابق*، /٣١٩.

الثالث: بيان الجنس[١].

وضابطها: أن يتقدمها عام ويتأخر عنها خاص، كقولك: ثوب من صوف، وخاتم من حديد. ومنهم من رد هذا القسم إلى "التبعيض"[٢][٣].

وكثيرًا ما تقع بعد "ما" و"مهما" وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما نحو: قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[٤]، وهي ومخفوضها في موضع نصب على الحال[٥].

الرابع: التعليل، نحو: قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾[٦]، أي: لأجل الصواعق.

---

(١) الجنس: هو اسم دالٌّ على كثيرين مختلفين بأنواع، أو هو كلي معوّل على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك.
ينظر: **السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني**، المتوفى سنة (٨١٦هـ)، *التعريفات*، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، سنة ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م، ص٦٩،**قطب مصطفى سانو**، *معجم مصطلحات أصول الفقه*، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان ودار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص١٥٩.

(٢) **بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي**، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، *البحر المحيط في أصول الفقه*، قام بتحريره: عمر سليمان الأشقر، *مرجع سابق*، ٢/٢٩١.

(٣) قلت: ومن هؤلاء الإمام الرازي في كتابه "المحصول"، *مرجع سابق*، ١/١/٥٣٠.

(٤) سورة فاطر، آية ٢.

(٥) **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، *مرجع سابق*، ١/٣١٩.

(٦) سورة البقرة، آية ١٩.

الخامس: البدل، نحو: قوله تعالى: ﴿لَّن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾[١]، أي: بدل طاعة الله تعالى، أو بدل رحمته تعالى[٢].

السادس: مرادفة "عن"، نحو: قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[٣]، أي: عن هذا.

السابع: مرادفة "الباء"، نحو: قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[٤]، أي: بطرفٍ خفيّ.

الثامن: مرادفة "في"، نحو: قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[٥]، أي: في الأرض[٦].

وقوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾[٧]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾[٨].

---

(١) سورة المجادلة، آية ١٧.

(٢) وأنكر قوم مجيئها للبدل، فقالوا: التقدير: أي: بدلًا من طاعة الله. فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، وأما هي فـ "للابتداء".

ينظر: **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، *مرجع سابق*، ١/٣٢١.

(٣) سورة الأنبياء، آية ٩٧.

(٤) سورة الشورى، آية ٤٥.

(٥) سورة فاطر، آية ٤٠.

(٦) والظاهر أنها: لبيان الجنس.

ينظر: *المرجع السابق*، ١/٣٢١.

(٧) سورة النساء، آية ٩٢.

(٨) *المرجع نفسه*.

التاسع: موافقة "عند"، نحو: قوله تعالى: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾[١]، أي: عند الله.

العاشر: مرادفة "ربما"، وذلك إذا اتصلت بـ "ما"

وإنّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رأسِهِ تُلْقِى اللِّسانَ مِنْ الْفم[٢]

أي: وإنا لربّما نضرب الكبش.

الحادي عشر: مرادفة "على"، نحو: قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[٣]، أي: على القوم[٤].

الثاني عشر: الفصل، وهي الداخلة على المتضادين، نحو: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[٥]، وتعرف بدخولها على ثاني المتضادين[٦].

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٠.

(٢) **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مرجع *سابق*، ٣٢٢/١، **فهد خليل زايد**، *الحروف معانيها مخارجها وأصواتها في لغتنا العربية*، مرجع *سابق*، ص١٦٥.

(٣) سورة الأنبياء، آية ٧٧.

(٤) وقيل: على التضمين، أي منعناه منهم بالنصر.
والحاصل: أن "من" في الآية متعلقة بـ "نصر" فإن كان "نصر" باقيًا على معناه كانت "من" بمعنى "على"، لأن "نصر" يتعدى بـ "على" لا بـ "من" وإن ضمن "نصر" معنى "منع" كانت "من" باقية على معناها، لأن "منع" يتعدى بـ "من".
ينظر: **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مرجع *سابق*، ٣١٩/١.

(٥) سورة البقرة، آية ٢٢٠.

(٦) **محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي ابن النجار**، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، *شرح الكوكب المنير*، تحقيق: محمد الزحيلي، نزيه حماد، مرجع *سابق*، ٢٤٣/١.

الثالث عشر: انتهاء الغاية، مثل "إلى" فتكون لابتداء الغاية من "الفاعل" ولانتهاء غاية الفعل من المفعول.

نحو: "رأيت الهلال من داري من خلل السحاب"، أي: من مكاني إلى خلل السحاب، فابتداء الرؤية وقع من الدار، وانتهاؤها في خلل السحاب(١).

وقال السّادة الحنفيّة: "من" لابتداء الغاية في قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾(٢). حتى لا يجب أن يعلق "التراب" باليد، بل الواجب ابتداء الغاية من الأرض، ولا يجب عليه نقل بعض أجزاء الأرض، حتى لو مسح بيده على الصخرة الصماء والحجر الصلد يكفيه ذلك. لأنه قد ابتدأ بالأرض.

وعند السادة الشافعية: أنه لـ "التبعيض" حتى يجب أن يعلق التراب باليدين، وحمله على "ابتداء الغاية" لا يصح، لأنه من شأنه أن لا يتعلق به الفعل، كقولك: هذا المكان من فلان إلى فلان، وههنا الفعل متعلق به(٣).

الرّابع عشر: التّنصيص على العُموم – وهي الزائدة – في نحو: ما جاءني من رجل.

فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس، ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال: بل رجلان. ويمتنع ذلك بعد دخول "من".

---

(١) *المرجع السابق*، ١/٢٤٢.

(٢) سورة المائدة، آية ٦.

(٣) **بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي**، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، *البحر المحيط في أصول الفقه*، قام بتحريره: عمر سليمان الأشقر، *مرجع سابق*، ٢/٢٩٣.

الخامس عشر: وتكون صلة في الكلام، كقولك: ما جاءني من أحدًا، أو من ديّار. فإن (أحدًا) و(ديّارًا) صيغتا عموم. – وهي الزائدة لتوكيد العموم – وشرط زيادتها أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام(١).

السادس عشر: وتكون تعجبًا، نحو: ما أنت من رجل، وحسبك من رجل.

تنبيه:

* لقد ذكر السّادة الحنفيّة فروعًا مذهبيّة على معنى "مِنْ"، منها: إذا قال الشخص: إن كان ما في يدي من الدراهم إلا ثلاثة أو غير ثلاثة أو سوى ثلاثة فجميع ما في يدي صدقة على المساكين.

فإذا في يده "أربعة" فهو حانث، لأن "الدرهم الرابع" بعض الدراهم، وكلمة "مِنْ" للتبعيض.

وقال الأَسْنَوي: من فروع المسألة – أي: المبنية على كون "مِنْ" لـ "التبعيض" ما ذكره الرافعي – في "الطلاق" – أنه إذا قال لزوجته: اختاري من "ثلاث" تطليقات ما شئت، أو طلقي نفسك من "ثلاث" ما شئت. فلها أن تطلق نفسها واحدة أو اثنتين، ولا تملك الثلاث(٢).

---

(١) **أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل السرخسي**، المتوفى سنة (٤٩٠هـ)، *أصول السرخسي*، حققه: أبو الوفا الأفغاني، مرجع *سابق*، ٢٢٢/١، **فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي**، المتوفى سنة (٦٠٦هـ)، *المحصول*، تحقيق: طه جابر فياض، مرجع *سابق*، ٥٣٠/١/١، **أحمد بن زكريا الرازي ابن فارس**، المتوفى سنة (٨٩٥هـ)، *الصاحبي*، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مرجع *سابق*، ص١٧٧.

(٢) **جمال الدين أبو محمد عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي**، المتوفى سنة (٧٧٢هـ)، *التمهيد*، مرجع *سابق*، ص٢١٩.

المسألة الرابعة: حرف إلى

"إلى" حرف جر أصلي يجر الظاهر والمضمر، ويرد لمعانٍ "ثمانية"(١):

أحدها: انتهاء الغاية الزمانية، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾(٢). والمكانية، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾(٣).

والثاني: المعيّة، وذلك إذا ضممت شيئًا إلى آخر، وبه قال الكُوفيون، وجماعة من البصريين، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾(٤)، أي: من أنصاري مع الله.

---

(١) ينظر في المعاني التي ترد لها "إلى": **عبدالملك بن عبدالله الجويني إمام الحرمين**، *البرهان في أصول الفقه*، تحقيق: عبدالعظيم الديب، مرجع *سابق*، ١/١٩٢، **أبو حامد محمد بن محمد الغزالي**، المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، *المنخول*، تحقيق: محمد حسن هيتو، مرجع *سابق*، ص٩٣، **بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي**، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، *البحر المحيط في أصول الفقه*، قام بتحريره: عمر سليمان الأشقر، مرجع *سابق*، ٢/٣١٢، **محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي ابن النجار**، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، *شرح الكوكب المنير*، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مرجع *سابق*، ١/٢٤٥، **أبو الحسن على بن عيسى الرماني**، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، *معاني الحروف*، تحقيق: عرفان بن سليم حسونة، مرجع *سابق*، ص١٠١، **أحمد بن عبدالنور المالقي**، المتوفى سنة (٧٠٢هـ)، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مرجع *سابق*، ص٨٠، **علاء الدين على بن محمد الإربلي**، المتوفى سنة (٧٤١هـ)، *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: حامد أحمد نبيل، مرجع *سابق*، ص٤٢٢، **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، مرجع *سابق*، ص٣٨٥، **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مرجع *سابق*، ١/٧٤، **أحمد بن زكريا الرازي ابن فارس**، المتوفى سنة (٨٩٥هـ)، *الصاحبي*، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مرجع *سابق*، ص١٣٦.

(٢) سورة البقرة، آية ١٨٧.

(٣) سورة الإسراء، آية ١.

(٤) سورة الصف، آية ١٤.

وقولهم: الذّوْدُ إلى الذّوْدِ إبْلٌ[١].

والثالث: التبيين، وهي المبنية لفاعلية مجرورها، بعد ما يفيد حبًا أو بغضًا، من فعل تعجب أو اسم تفضيل، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾[٢].

والرابع: مرادفة "اللام"، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[٣]، أي: والأمر لكِ، لأن (اللام) في هذا هي الأصل[٤].

والخامس: موافقة "في" نحو قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٥]، أي: في يوم القيامة.

والسادس: الابتداء، وهي المرادفة لمعنى "من"، كقول ابن أحْمر:

تَقُولُ وَقَدْ غَالَيْتُ بالكُورِ فَوْقَها أَيُسْقَى فَلاَ يَروَى إلىَّ ابْنُ أَحْمَرَ[٦]

---

(١) الذّود: من ثلاثة إلى عشرة، والمعنى: إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرًا. ولا يجوز: إلى زيد مال. تريد: مع زيد مال.
ينظر: **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مرجع *سابق*، ١/٧٥.

(٢) سورة يوسف، آية ٣٣.

(٣) سورة النمل، آية ٣٣.

(٤) وقيل: لانتهاء الغاية، أي: منته إليك، ويقولون: أحمد إليك الله سبحانه. أي: أنهى حمده إليك.
ينظر: **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، مرجع *سابق*، ص٣٨٧.

(٥) سورة الأنعام، آية ١٢.

(٦) **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، مرجع *سابق*، ص٣٨٨، **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مرجع *سابق*، ١/٧٥.

أي: فلا يرون مني.

والسابع: موافقة "عند"، كقول أبي كَبِير الهُذلي:

أَمْ لا سَبِيلَ إلىَ الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إلىَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ؟[١]

أي: عندي.

والثامن: التوكيد، وهي الزائدة[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾[٣].

المسألة الخامسة: حرف في

أولًا: لفظة "في" وضعت للظرفية سواء كانت مكانية أو زمانية[٤]، مثلها في قوله تعالى: ﴿الم ۝١ غُلِبَتِ الرُّومُ ۝٢ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣

---

(١) **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه + محمد نديم فاضل، مرجع *سابق*، ص٣٨٩، **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مرجع *سابق*، ٧٥/١.

(٢) وهذا لا يقول به الجمهور، وإنما قال به الفراء، واستدل بهذه الآية بقراءة من قرأ "تَهوَى" بفتح الواو وخُرِّجت على تضمين "تهوى" معنى "تميل".
ينظر: **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه + محمد نديم فاضل، مرجع *سابق*، ص٣٨٩، **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مرجع *سابق*، ٧٦/١.

(٣) سورة إبراهيم، آية ٣٧.

(٤) **أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي**، المتوفى سنة (٤٧٦هـ)، *اللمع*، مرجع *سابق*، ص٦٧، **محفوظ بن أحمد بن الحسن الحنبلي أبو الخطاب الكلوذاني**، المتوفى سنة (٥١٠هـ)، *التمهيد في أصول الفقه*، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، مرجع *سابق*، ١١٣/١، **أبو البركات عبدالله بن أحمد النسفي**، المتوفى سنة (٧١٠هـ)، *كشف الأسرار*، شرح المصنف على "المنار"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٣٤٥/١، **تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي ابن السبكي**، *جمع الجوامع*، مرجع *سابق*، ٣٤٨/١، **جمال**
=

فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾﴾[1].

فالأولى: للمكان، والثانية: للزمان.

وقد يكون الظرف ومظروفه جسمين، كقولك: زيد في الدار.

وقد يكونان معنيين، كقوله: البركة في القناعة.

وقد يكون الظرف جسمًا والمظروف معنى، كقولك: الإيمان في القلب.

وعكسه، نحو قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ﴾[2][3].

ثانيًا: ترد بمعنى "على" كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[4]، شبه تمكن المصلوب على الجذع بتمكن المظروف في الظرف، فإن "الجذع" ليس مكانًا له حقيقة، لكنه مكان له تقديرًا[5]،

=

الدين أبو محمد عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي، *التمهيد*، مرجع *سابق*، ١٨٨/٢، **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، مرجع *سابق*، ص٤٣٢، **علي بن محمد النحوي الهروي**، المتوفى سنة (٤١٥هـ)، *الأزهية في علم الحروف*، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، طبع: مجمع اللغة العربية، بدمشق، سنة ١٣٩١هـ/١٩٧١م، **بهاء الدين عبدالله ابن عقيل**، المتوفى سنة (٧٦٩هـ)، *"شرح ابن عقيل على "ألفية ابن مالك"*، للإمام أبي عبدالله محمد جمال الدين، المتوفى سنة (٧٧٢هـ)، مرجع *سابق*، ٢١/٣، **أحمد بن زكريا الرازي ابن فارس**، المتوفى سنة (٨٩٥هـ)، *الصاحبي*، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مرجع *سابق*، ص١٦١، **محمد عبدالعزيز النجار**، *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*، وهو صفوة الكلام على توضيح "ابن هشام"، مرجع *سابق*، ٢٧٣/٣.

(١) سورة الروم، الآيات (١-٤).

(٢) سورة البروج، آية ١٩.

(٣) **محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي ابن النجار**، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، *شرح الكوكب المنير*، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مرجع *سابق*، ٢٥١/١.

(٤) سورة طه، آية ٧١.

(٥) **علي بن محمد الآمدي**، *الإحكام في أصول الأحكام*، تحقيق: سيد الجميلي، مرجع *سابق*، ٩٤/١، **محمد بن محمد بن عبدالرحمن ابن إمام الكاملية**، المتوفى سنة (٨٦٣هـ)، مختصر *تيسير الوصول إلى منهاج الأصول*، تحقيق: فتحية عبدالصمد عبيد، *رسالة دكتوراه*، ٤٨٣/١.

وهو قول الكوفيين[١].

ثالثًا: وكونها لـ "السببية" أنكره جماعةٌ من الأُدباء، والصحيح ثبوته. قاله القرافي[٢].

قال الإمام الرّازي – وهو – أي القول بكونها لـ"السببية" ضعيف؛ لأن أحدًا من أهل اللغة ما ذكر ذلك، مع أن المرجع في هذه المباحث إليهم[٣].

قلت: وقد اختار ابن مالك مجيئها لـ "السببية"[٤]، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٥]، أي: بسبب.

---

(١) **محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي ابن النجار**، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، *شرح الكوكب المنير*، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مرجع *سابق*، ٢٥٢/١، **وهبة الزحيلي**، *أصول الفقه الإسلامي*، مرجع *سابق*، ٤٠٦/١، **أبو الحسن على بن عيسى الرماني**، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، *معاني الحروف*، مرجع *سابق*، ص٧٧، **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، مرجع *سابق*، ص٢٥١، **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، مرجع *سابق*، ١٦٨/١.

(٢) **شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي**، المتوفى سنة (٦٨٤هـ)، *شرح تنقيح الفصول، في اختيار "المحصول في الأصول"*، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مرجع *سابق*، ص٣٠١.

(٣) **فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي**، المتوفى سنة (٦٠٦هـ)، *المحصول*، تحقيق: طه جابر فياض، مرجع *سابق*، ٥٢٩/١/١.

(٤) قال الزركشي: وأنكر قوم مجيئها للسببية، وأثبته آخرون منهم ابن مالك.
ثم قال: قال الشيخ عز الدين: لما كان المسبب متعلقًا بالسبب جعل السبب ظرفًا لمتعلق المسبب لا لنفس المسبب، فلذلك يفيد "الظرف" معنى "السببية".
وقال: من لا يفهم هذه القاعدة يجهل كون "في" دالًا على السببية.
ينظر: **بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي**، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، *البحر المحيط في أصول الفقه*، قام بتحريره: عمر سليمان الأشقر، مرجع *سابق*، ٢٩٧/٢، **محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي ابن النجار**، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، *شرح الكوكب المنير*، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مرجع *سابق*، ٢٥٢/١.

(٥) سورة النور، آية ١٤.

قيل حَدَّثَنِي عبداللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَعِيُّ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عبداللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ حَبَسَتْهَا وَلا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ"(١).

قال ابن السبكي: والإنصاف في لفظة "في" إنها حقيقة في الظرفية مجاز في السببية(٢).

رابعاً: كما قد تأتي للمصاحبة، كقوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾(٣)، أي: مع حبّه.

خامسًا: وتأتي للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾(٤)، إذ الركوب يستعمل بدون "في" فهي مزيده توكيدًا.

سادسًا: وتأتي للاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾(٥).

سابعًا: وتأتي للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾(٦)، أي: لهدايته إياكم.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحهما" واللفظ لمسلم.
ينظر: **الحافظ شهاب الدين العسقلاني ابن حجر**، المتوفى سنة (٨٥٠هـ)، *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، كتاب المزارعة، باب: فضل سقي الماء، ٣٢/٥، **أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري مسلم**، المتوفى سنة (٢٦١هـ)، *صحيح مسلم بشرح النووي*، *مرجع سابق*، كتاب: الأدب، باب: تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذي، ٣٨٨/١٦.

(٢) **شيخ الإسلام على بن عبدالكافي ابن السبكي**، المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين عبدالوهاب بن علي، المتوفى سنة (٧٧١هـ)، *الإبهاج في شرح المنهاج*، *مرجع سابق*، ٣٤٨/١.

(٣) سورة البقرة، آية ١٧٧.

(٤) سورة هود، آية ٤١.

(٥) سورة طه، آية ٧١.

(٦) سورة البقرة، آية ١٨٥.

ثامنًا: وتأتي مرادفة لـ "الباء" كقولهم: ضربته في السيف، ونحو قول الشاعر:

فقالتْ على اسْم الله أمْرك طاعة وإن كُنت قد كُلّفت مالم أُعوَّد[١]

تاسعًا: وتأتي لموافقة "إلى"، كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[٢]، أي: إلى أفواههم.

عاشرًا: وتأتي بمعنى "مِنْ" الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[٣]، أي: من الناس يستوفون.

إحدى عشر: وتأتي للمقايسة – وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لا حق – كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٤]، أي: إذا قيس قيس بخير الآخرة فهو حقير.

اثنتا عشر: وتأتي للتعويض – وهي الزائدة عوضًا من "في" أخرى محذوفة، كقولك:"ضربتُ فيمن رغبت" أصله: ضربت من رغبت فيه. أجازه ابن مالك. قال ابن هشام: وفيه نظر[٥].

---

(١) **فهد خليل زايد**، *الحروف معانيها مخارجها وأصواتها في لغتنا العربية*، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٢) سورة إبراهيم، آية ٩.

(٣) سورة المطففين، آية ٢.

(٤) سورة التوبة، آية ٣٨.

(٥) **أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام**، *مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك المبارك + محمد على حمد الله، ١/٢٧٠ وما بعدها، وكذا، **محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي ابن النجار**، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، *شرح الكوكب المنير*، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مرجع *سابق*، ١/٢٥٢ وما بعدها، **أحمد بن عبدالنور المالقي**، المتوفى سنة (٧٠٢هـ)، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مرجع *سابق*، ص٣٨٨ وما بعدها، **علاء الدين على بن محمد الإربلي**، المتوفى سنة (٧٤١هـ)، *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: حامد أحمد نبيل، مرجع *سابق*، =

الخاتمة

الحمد لله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد وعلى آله وأصحابه الأمجاد: وبعد... فإن البحث في "حروف المعاني" ومنه "حروف الجر" قد يبدو للوهلة الأولى سهلا ميسورا، ولكن في حقيقته، وبعد إخراج ما في جعبته وجدناه يحتاج إلى جهد وعناء، وتفكر وتدبر، وتحقيق وتأمل يشعر فيه الباحث وكأنه غواص كلما غاص في أعماق البحر كلما جمع أكبر عدد ممكن من اللآلئ الغر، تهون عليه المشاق، وتغريه بمزيد من الولوج في أعماق الأعماق، وشتان بين المحسوس والمعقول، وبين متعة الحصول على لآلئ البحر ولآلئ الفكر، التي أضع بعضًامن خلاصة جمعها، ومنخول بحثها، وعصارة جهدها، ومحصول زرعها بين أيديكم.

أولا: ارتباط "علم الأصول" بـ "علوم اللغة العربية" لذلك ظهرت الحاجة إلى تقعيده وتأصيله بعد اتساع البلاد الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم، وإدخال كثير من المفردات والأساليب الغريبة عنهم، وكثرة الاحتمالات في فهم النصوص، فحينها دعت الحاجة إلى وضع ضوابط، وقواعد لغوية أصولية بها يقتدر على فهم النصوص كما فهمها المسلمون الأوائل الذين نزل عليهم القرآن الكريم.

ثالثا: اختلاف الأئمة الأعلام وحملة الأقلام من الفقهاء في كثير من المسائل بناء على اختلاف لغوي ناشيء عن دعوى اشتراك أو دعوى تباين، أو ظهور المعنى ورجحانه في جهة، أو تأويل لفظ إلى وجه خفي لقرينة من القرائن، أو تنازع في لفظ بين الوضع اللغوي والحقيقة الشرعية.

= ص٢٧٨ وما بعدها، **الحسن بن قاسم المرادي**، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، مرجع *سابق*، ص٢٥٠ وما بعدها، **جرجس عيسى الأسمر**، *قاموس الأعراب*، مرجع *سابق*، ص٦٥ وما بعدها.

رابعًا: ذيلنا كل حرف – تقريبا– ببعض المسائل الفقهية التي ذكرها الأصوليون، وهذا ما امتازت به كتب السادة الأحناف، ولا غرو في ذلك فهو مبني على منهجهم القائم على ربط الأصول بالفروع. لذا كثر في كتبهم ذكر الفروع والقواعد الفقهية المتفقة معها.

خامسًا: لم نغفل المسائل اللغوية، فقد حاولنا إعطاءها حقها من البحث والتحقيق دون الغوص في أعماقها، وإنما بحسب ما يقتضيه المقام حتى لا يفلت منا الزمام.

المراجع

ابن السبكي،عبدالوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١ هـ) (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) *جمع الجوامع*، دار الفكر

الإربلي، علاء الدين على بن محمد (ت:٧٤١هـ) (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية.

إمام الحرمين – عبدالملك بن عبدالله الجويني (ت:٤٧٨هـ) (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م) *البرهان في أصول الفقه*، تحقيق: عبدالعظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة.

الآمدي، علي بن محمد (ت:٦٣١هـ) (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) *الإحكام في أصول الأحكام*، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

البخاري،علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد (ت: ٧٣٠هـ) (١٤١٨هـ/١٩٩٧م) *كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي*، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين (ت: ٦٠٦هـ) (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م) *المحصول*، تحقيق: طه جابر فياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الرماني،أبو الحسن على بن عيسى (ت: ٣٨٤هـ) (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م) *معاني الحروف*، تحقيق: عرفان بن سليم حسونة، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر (ت: ٧٩٤هـ) (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) *البحر المحيط في أصول الفقه*، قام بتحريره: عمر سليمان الأشقر.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ) (١٣١٦هـ/١٨٩٦م) *الكتاب في النحو*، عالم الكتب، بيروت، لبنان ومطبعة بولاق.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) *المستصفى من علم الأصول*، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان.

المرادي، الحسن بن قاسم (ت: ٧٤٩هـ) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م) *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.